E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/19/8
6 April 1997
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة التاسعة عشرة
٧-٨ أيار/مايو ١٩٩٧
بيروت

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الدعوة إلى الإعداد للإحتفال خلال الدورة العشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المقرر عقدها في ١٩٩٩، بمرور ربع قرن على إنشائها، وبحث دورها في القرن القادم في ضوء التطورات العالمية والإقليمية

مذكرة من الأمين التنفيذي

١- أنشئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٧٤؛ وبحلول عام ١٩٩٩ يكون قد مر على تأسيسها ربع قرن من الزمن شهدت فيه المنطقة والعالم أحداثا جساما وتغيرات عميقة ومتلاحقة في كافة المجالات. ولقد أفضت تلك التغيرات إلى ثورة في انتاج ونقل المعلومات وزيادة في ترابط اقتصادات العالم. ولعل أبرز تلك التغيرات، على المستوى الاقتصادي، الاتجاه إلى تحرير تجارة السلع والخدمات من العوائق الجمركية، أو غيرها، بما يسمح بتعاظم التبادل التجاري بين مختلف مناطق العالم. كما ان النمو والتنمية الاقتصادية لم يعودا يعتمدان بدرجة رئيسية على توفر الموارد الطبيعية، بل أصبح اعتمادهما على توافر المهارات العلمية والتكنولوجية التي هي الأساس في تقدم المجتمعات وقدرتها على التكيف والتلاؤم مع التغيرات السريعة. وقد أصبح البعض يسمي هذا العصر، بحق، عصر المعرفة، المعرفة التي تعتبر الأساس والحافز للتقدم في هذا العصر.

٢- ولعل هذا التطور أشبه بالثورة الأولى في تاريخ البشرية، أي الثورة الزراعية التي غيرت من نمط الانتاج وحياة الانسان، وكانت بداية المدنيات العريقة التي نشأت في منطقتنا العربية وعلى ضفاف الأنهار في الصين والهند وغيرها من المناطق، وقد تفوق الثورة الصناعية التي تحققت في نهاية القرن الثامن عشر في أوروبا وأذنت ببداية ما سمي العصر الصناعي وما نجم عنه من تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة شملت العالم كله، وإن بدرجات متفاوتة. والثورة الحالية القائمة على المعرفة تمثل تحدياً للدول النامية، ومنها منطقتنا، كما تتيح لها فرصاً نادرة للحاق بالعالم المتقدم إن هي نجحت

في التغيير المؤسسي اللازم لاستيعاب منجزات الثورة العلمية والاستفادة منها في القضاء على التخلف. ويمكن القول في هذا السياق إن التنمية أصبحت شديدة الارتباط بإرادة المجتمع، بصرف النظر عن ثرائه أو فقره بالموارد الطبيعية. وستزداد هذه الاتجاهات قوة وتأثيراً خلال القرن القادم.

٣- إن العالم يعيش في هذه الأيام عصر الكونية أو العالمية، ولكن هذا ليس سوى أحد وجهي العملة، أما الوجه الآخر، فهو الإقليمية. فعالمية المشاكل لا تحول دون خصوصية الظروف والأوضاع، ومن هنا تنبع أهمية الحديث عن التكتلات والتنظيمات الإقليمية. فإذا كانت قضية التنمية، مثلا، قضية عالمية بأبعادها، فذلك لا يحول دون الاعتراف بأن حلولها كانت دائماً اقليمية. وإذا نظرنا إلى تاريخ الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية حتى الآن، وجدنا أن هناك تمايزاً إقليمياً بدأ يتبلور منذ الستينيات. فقد اقتصر الحديث، عند نهاية الحرب العالمية الثانية، على التفرقة بين الدول الصناعية من ناحية والدول الفقيرة من ناحية أخرى. وفي خلال العقود الأربعة الأخيرة، بدأ التمايز يظهر بين الدول النامية ذاتها. فدول شرقي وجنوب شرقي آسيا الواقعة على حافة المحيط الهادىء تخرجت، أو كادت، من مجموعة الدول النامية لتشكل ما عُرف بالدول الصناعية الجديدة، وأصبحت، بالتالي، منافساً صناعياً يُعتد به في التجارة العالمية. وبالمثل، أصبحت دول أمريكا اللاتينية - أو معظمها - في سبيلها الى التخرج، هي الأخرى، لتلحق في وقت لا يتوقع أن يكون بعيداً بمجموعة الدول الصناعية الجديدة. أما بعض دول افريقيا جنوب الصحراء فقد تدهورت أوضاعها حتى شارفت على اليأس.

٤- ويبدو أن المنطقة المرشحة للدورة القادمة للتخرج هي المنطقة العربية الواقعة جنوبي وشرقي البحر المتوسط. فهي دول لم تبلغ بعد مرحلة التنمية الذاتية الدفع كما هو الحال الآن بالنسبة لمجموعة حافة المحيط الهادىء، بل انها لم تقترب من هذه المرحلة، كما هو حال معظم دول أمريكا اللاتينية. ولكنها من ناحية أخرى، وبالقطع، لم تقع في هوة اليأس كما هو حال بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء. ومنطقتنا العربية تقف الآن على مفترق الطرق بين آمال النجاح وتخوفات الفشل. فهي تتمتع، من ناحية، بمقومات النجاح التي تؤهلها لاجتياز امتحان التخرج والالتحاق بنادي الدول الصناعية الجديدة، ولكنها، بالمقابل، لا تتمتع بالحصانة الكاملة التي تحول بينها وبين احتمالات الاخفاق. وأمام هذه المنطقة فرصة حقيقية للنجاح، وهي فرصة مرهونة بالعمل الجاد والقدرة على التطور والتلاؤم مع حقائق العصر. إننا نعيش فترة تاريخية نادرة وبالغة الإثارة. وفي هذا السياق تقوم مسؤولية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في واحدة من أهم وأخطر مناطق العالم، ولا تزال تحت التشكيل.

٥- ولجنتنا، التي نشأت في ظل هذه التطورات، قد مرت بظروف غير مؤاتية على مستوى المنطقة التي شهدت خلال الفترة المنقضية حروباً واضطرابات استنزفت جزءاً كبيراً من مواردها المالية والبشرية التي كان يمكن أن توجه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التعاون والتكامل الاقتصاديين. وتسعى المنطقة بكل طاقاتها للتغلب على العوائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حالت دون إحراز التقدم الاقتصادي المنشود الذي كان سيجعلها في مستوى الدول الصناعية الجديدة، خاصة في آسيا. ومما سيعين المنطقة على ذلك ايجاد حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي خلال العقد القادم بما يضمن للمنطقة وشعوبها تسخير كل الموارد للنهوض الاقتصادي. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عندما أنشئت، كان الذين أنشأوها يطمحون إلى أن تقوم بدور هام في دعم التنمية والتعاون الإقليمي في منطقة غربي آسيا. ولا يتسع المجال هنا

لذكر العوامل التي أعاقت الإسكوا عن تحقيق المهام الملقاة على عاتقها، فقد سلف ذكر ذلك بتفصيل في عدد من الوثائق التي أصدرتها.

٦- ولكنه من المناسب هنا التذكير بأن نجاح المنظمة يتوقف على إرادة الدول وما تراه من دور مناسب لها في خضم التغيرات العالمية والإقليمية. ومرور ربع قرن في عام ١٩٩٩، الذي يقع على أعتاب القرن الحادي والعشرين، يشكل فرصة مناسبة للدول الأعضاء للتفكير والتأمل في الدور والمهام التي ينبغي للمنظمة القيام بها في القرن القادم بحيث تكون أداة نافعة لتطوير التعاون الإقليمي بين دولها وبين المنطقة وبقية مناطق العالم، وخاصة تلك التي تربطها بالمنطقة مصالح اقتصادية ناجمة عن الجوار الجغرافي. وتنسجم إعادة تحديد دور اللجنة مع التوجهات الجديدة للأمم المتحدة نحو إعادة النظر في دورها بعد مرور أكثر من خمسين عاماً على إنشائها. وقد ترى الدول الأعضاء من المناسب أن تحتفل في عام ١٩٩٩، أثناء الدورة العشرين للجنة، بمرور خمسة وعشرين عاماً على قيامها، وأن تجعل من تلك الفرصة مناسبة لصياغة دورها الجديد بما ينسجم والتغيرات العالمية والإقليمية. ولعل الدول الأعضاء ترى أيضاً أن يتم ذلك في إطار رؤية جديدة ربما تضمنها اعلان يصدر عن الدورة العشرين وتُحدد فيه الأولويات التي تستصوب الدول أن يستند إليها نشاط الإسكوا في المرحلة القادمة. ومما يعين على ذلك، التغييرات والتعديلات البرنامجية والتنظيمية التي أخذت بها الإسكوا منذ عام ١٩٩٤ والتي وردت في الوثيقة (E/ESCWA/19/5) المعروضة للنقاش في الدورة الحالية.

٧- والرؤية الجديدة لا بد من أن تستند إلى التغيرات والاتجاهات المعاينة في الاقتصاد العالمي، ومنها التحول إلى اقتصاد السوق الذي تتجه إليه اقتصادات المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة. والأمر الآخر الذي سيكون له آثار هامة على اقتصادات المنطقة التي لا بد أن تهيء الظروف اللازمة لخلق اقتصاد تنافسي في عالم يسير نحو الاندماج الاقتصادي، هو الاتجاه القوي إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود، في ظل حرية تبادل الأفكار والمعلومات، وتضاؤل المسافات بفضل ثورة الاتصالات، والسير نحو الديمقراطية وتوطيد حقوق الانسان، وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني في كافة المجالات. وسيفضي كل ذلك إلى خلق بيئة اقتصادية جديدة في منطقة الإسكوا، خاصة إذا تحقق السلام العادل. وتقتضي البيئة الاقتصادية الجديدة نظرة مختلفة إلى سُبُل تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا، يعتمد فيها النشاط الاقتصادي في المرحلة القادمة اعتماداً رئيسياً على القطاع الخاص، مما يستدعي اجراء تعديل أساسي في دور ومهام الحكومات، وكذلك في دور ومهام المنظمات الحكومية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة. وقد يرى السادة ممثلو الدول الأعضاء أن يتم الاحتفال باليوبيل الفضي للإسكوا بدعوة رؤساء الدول الأعضاء الى افتتاح الدورة العشرين للإسكوا، احتفاءً بهذه المناسبة وتوخياً لإقرار اعلان يتضمن رؤية الدول الأعضاء والتزامها بدعم الإسكوا لترجمة تلك الرؤية الى برامج وأنشطة، على أن يسبق ذلك اجراء دراسة معمقة عن الإسكوا والقرن القادم، ودعوة نخبة من المفكرين من المنطقة لبحث تلك الدراسة واعتمادها كأساس ومنطلق للرؤية الجديدة التي سيتحدد على ضوئها دور الإسكوا ومهامها في القرن القادم.

٨- ويعتبر الاحتفال باليوبيل الفضي للإسكوا فرصة ممتازة لدعم أعضائها لها، واعترافاً بدورها في دعم جهود التنمية في منطقتنا، وتأكيداً على دورها كمنبر أساسي في التنسيق والمواءمة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها دعماً للتعاون والتكامل الاقتصاديين بين دول المنطقة. وستتمكن الإسكوا بفضل دعم الدول الأعضاء فيها من التعامل مع التطورات الإقليمية والعالمية

بفعالية بحكم تكوينها كجهاز فني محايد، بما في ذلك توسيع مجالات التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة التي تربطها مصالح حيوية مع الدول الأعضاء. كما يتيح الاحتفال باليوبيل الفضي لقيام الإسكوا فرصة لتقييم التعاون الإقليمي الاقتصادي وبحث دور المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية في هذا المجال بما يساعد على اتباع نهج جديد ينسجم والتطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

UNESCWA LIBRARY
20012240